اقتصاد

الحكومة تناقش في جلستها

الواقع المعيشي للمواطن... تحضير جيد لموسم القمح

هناء غانم

قضايا عديدة ناقشها مجلس الوزراء تتعلق ببرامج عمل الوزارات والخطط الخاصة بالقطاعين الخدمي والاقتصادي والواقع المعيشي وتبادل الآراء والمقترحات المتعلقة بتطوير العمل والآليات التعاطي مع الشأن العام، خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة حسين عرنوس.

وأكد المجلس أهمية التنسيق والتعاون المستمر بين الوزارات والجهات العامة وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وكافة الشركاء السياسيين والاقتصاديين في البلد بهدف الاطلاع على برامج عمل الوزارات والخطط الخاصة بالقطاعين الخدمي والاقتصادي والواقع المعيشي وتبادل الآراء والمقترحات المتعلقة بتطوير العمل وآليات التعاطي مع الشأن العام.

وطلب المجلس من وزارتي الاقتصاد والمالية والمصرف المركزي المراجعة المستمرة للقرارات المتعلقة بالتمويل الأصفري وتطويرها بما يضمن تنشيط المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة لدورها المهم في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة وتقديم التسهيلات اللازمة لها وتفعيل عمل مؤسسة ضمان مخاطر القروض.

وفي الشأن الخدمي أكد المجلس أهمية تحسين الحالة الفنية للطرق الرئيسة ووضع إشارات الدلالة المرورية والعلامات والشاخصات التي تسهم في الحد من الحوادث وضمان السلامة المرورية، ولفت إلى ضرورة زيادة الاهتمام بالتعليم المهني ورفع القدرة الاستيعابية للمعاهد والمدارس الخاصة بالمهن نظراً للحاجة المتزايدة لها في إعادة الإعمار وتأمين اليد العاملة الخبيرة.

وشدد مجلس الوزراء على التنسيق بين وزارتي الزراعة والموارد المائية لتأمين متطلبات إنجاح خطة الزراعة الصيفية خاصة فيما يتعلق بإدارة ملف مياه الري، وأكد على إعداد خطة متكاملة لاستجرار كامل موسم القمح من المزارعين عند حصاد الموسم وتفادي أي خلل أو عقبات تتعلق باستلام الأقماح وتشكيل لجان في المحافظات بالتشارك مع اتحاد الفلاحين لتسهيل الإجراءات الخاصة باستلام الموسم وحصر المساحات المزروعة بدقة.

بدوره أكد رئيس مجلس الوزراء أهمية التركيز على زراعة كل مساحة قابلة للزراعة وتأمين مستلزمات إنجاح الخطة الزراعية بكل أنواعها لتعزيز الاعتماد على الذات والتشجيع على الاستثمار في التصنيع الزراعي، مشدداً في الوقت نفسه على الإسراع بتأهيل صومعة طرطوس ووضعها بالخدمة وإحداث مركز لغربلة الأقماح في كل موقع لتسليم المحصول.

وفي حين عرض وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم مذكرة حول واقع توافر المواد والسلع الأساسية بالأسواق والإجراءات اللازمة لتعزيز هذه المواد وضبط الأسعار، جدد المجلس تأكيده على تأمين انسياب السلع والمواد الغذائية الأساسية إلى الأسواق المحلية والتشدد بتطبيق القوانين في ضبط الأسواق ومحاسبة المحتكرين والمتاجرين بالمواد المدعومة وتعزيز التنسيق مع تجار الجملة ومستوردي المواد بهدف ضمان وجودها في الأسواق.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد سالم أن ضبط ارتفاع الأسعار يعتبر من أولويات عمل الحكومة خاصة وأن هناك طلباً كبيراً على المواد والسلع الغذائية نتيجة الأزمة العالمية والعملية العسكرية في أوكرانيا التي دفعت الكثير من المواطنين لتخزين المواد وبالمقابل فإن بعض التجار قاموا باحتكار السلع والمواد الغذائية نتيجة الطمع والطلب الكبير على السلع، مشيراً إلى وجود تجار لم تتعامل بهذه الطريقة.

الوزير قال: إننا نتفهم أن يكون هناك زيادة في الأسعار لكن أن يكون الارتفاع بشكل طبيعي يتناسب مع الحالة الاقتصادية والعالمية، وأضاف: لكن أن تكون الزيادات ناتجة عن الذعر والاحتكار فهذا غير مقبول بالمطلق، والوزارة تقوم بمتابعة كبار التجار المحتكرين وتوزيع المواد الغذائية وبيعها في الأسواق تحت إشرافها، وذلك بعد دراسة واقع أسعار أغلب السلع والمواد والخدمات ومقارنتها بالتكاليف الحقيقية.

وقال: تبين لنا بما لا يقبل الشك أن التسعيرة الرسمية التي لا تكون حقيقيّة ولا تراعي التكاليف ونسب الربح المنطقيّة، تؤدي إلى عكس الهدف منها، موضحاً أن دوريات حماية المستهلك على مدار الساعة مستمرة بضبط الأسعار وإحالة المخالفين إلى القضاء، مؤكداً عدم التهاون مع التجار الذين يستغلون الظروف الراهنة، وستتم إحالتهم إلى القضاء وتطبيق القانون على المحتكرين سواء السجن أم الغرامة الكبيرة ومصادرة المواد إضافة إلى الإغلاقات.

وأكد الوزير أنه لن يكون هناك أزمة غذاء في سورية، وأنه تم تأمين كافة السلع والمواد استعداداً لشهر رمضان.

وبالعودة للجلسة فقد تم التأكيد على ضرورة إنجاز محطة معالجة مياه الصرف الصحي ومحطة التحويل الكهربائي الخاصة بالسكن الشبابي في الديماس بالتوازي مع استكمال إنشاء الأبنية البرجية السكنية.

ووافق المجلس على تمديد العمل بالقرار المتعلق باعتماد إصابة العمل المؤدية إلى الوفاة بالنسبة للعاملين في الدولة والخاضعين لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية لمدة سنة، وصادق المجلس على عقد لإعادة تأهيل محطة ضخ مياه التوينة في محافظة حماة.

إجراءات حكومية أدت لخروج العديد من المستوردين لصالح «النخبة» ذات ملاءات مالية كبيرة

عضو غرفة تجارة دمشق: الأسعار الاسترشادية «بدعة» ودليل عدم ثقة الجهات الحكومية فيما بينها

عبد الهادي شباط

اعتبر عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أن هناك جملة من الإجراءات الاقتصادية غير واضحة وتسهم في تعطيل حركة النشاط الاقتصادي والتجارة واحتكار السوق المحلية من قبل القلة، منها إجراءات تمويل المستوردات التي أدت إلى خروج العديد من المستوردين عن العمل لمصلحة نخبة معينة من المستوردين الذين لديهم ملاءات مالية كبيرة وهي بخلاف ما كان سائداً لسنوات طويلة.

وأشار إلى أن التاجر السوري كان يسدد ٢٠-٣٠ بالمئة من قيم البضائع التي يود توريدها إلى السوق المحلية ويحصل على مهلة لاستكمال تسديد مستوراته، وكل ذلك كان يقوم على الثقة والسمعة وحجم النشاط التجاري للمورد، على حين حالياً ومع إلزام المستوردين بتسديد قيم مستوراتهم لشركات الصرافة بالليرة السورية حتى يسمح لهم بتخليص مستوراتهم من المرافئ وإدخالها يضطر بعض المستوردين لتسديد قيم هذه المستوردات مرتين مرة لشركة الصرافة عالية تمعن المستورد من تأمين سيولة لكل هذه الإجراءات.

ورأى الحلاق أن ذلك أسهم في إخراج العديد من المستوردين من النشاط التجاري لمصلحة عدد محدد من المستوردين الذين تتوافر لديهم مثل هذه الملاءات المالية ومنها احتكار السوق من قبل القلة.

وبيّن أنه رغم كل التسهيلات التي تحدث عنها مصرف سورية المركزي في هذا الخصوص مازال تخليص المستوردات وادخالها يحتاج لوقت طويل ويحتم غرامات مالية بالقطع الأجنبي على المستوردين تصل لأكثر من ألف يورو لمصلحة شركات النقل والحاويات وهو ما يسهم في المحصلة في زيادة التكاليف واستنزاف للقطع الأجنبي ورفع الأسعار في السوق المحلية لأن كل هذه التكاليف والنفقات الإضافية سيتم تحميلها على السلعة.

ورأى الحلاق أن الأسعار الاسترشادية هي بدعة سورية وغير موجودة إلا لدينا وأنه في كل دول العالم يتم اعتماد البيانات والأسعار المفوترة التي تتأثر بحركة واتجاهات الأسعار العالمية، وأضاف: ربما يمثل التوجه لمثل هذه الإجراءات من أسعار استرشادية وغيرها دليلاً على عدم الثقة لدى القطاعات الحكومية بين بعضها وعدم الثقة بقطاع الأعمال وهو ما خلق في المحصلة عدم ثقة المواطن لدى العديد من هذه المؤسسات وإجراءاتها.

وقال: مثال على ذلك فإن المالية رغم كل ما تحدثت به عن التعديلات في النظام الضريبي واطلاع وإشراك قطاع الأعمال معها ما زال ذلك يتم بشكل خجول ويتم إعلامهم بالنتائج التي توصلت لها اللجان المكلفة في إصلاح وتعديل النظام الضريبي، رغم أن التجار والصناعيين هم كبار المكلفين بالضرائب وعليه مازال عمل الإدارة الضريبية غير واضح وهو ما يزيد حالة القلق في التعامل والعلاقة بين المالية والمكلفين ويدفع الكثير من التجار والصناعيين لزيادة التحوط والإحجام عن التوسع في نشاطهم الاقتصادي.

واعتبر أن معظم التقديرات لقيم التكاليف المالية لا تستند إلى أسس ومعايير واضحة وفي بعض الأحيان تستند قيم التكاليف إلى إفادات من بعض العاملين في المنشآت مثل السائقين والحراس وغيرهم من العاملين البعيدين عن حقيقة وتفاصيل النشاط الاقتصادي لصاحب المنشأة.

توقع الانتقال إلى يعفور بعد شهر رمضان

قاسم لـ«الوطن»: العمل مع وزارة المالية لإدراج سندات الخزينة ضمن السوق

علي محمود سليمان

بيّن مدير سوق دمشق للأوراق المالية الدكتور عبد الرزاق قاسم أن القيود والعقوبات المفروضة على تحركات رأس المال في سورية وما يرتبط بها من تدفقات أجنبية داخلة وخارجة تساهم في حد كبير من تخفيف الأثر المباشر للأزمات الخارجية على سوق دمشق، هذا بالإضافة إلى كون مساهمة المستثمرين الأجانب في السوق هي عبارة عن حصص تأسيس في رأسمال تلك الشركات ولا يوجد تداول مباشر عليها.

وأوضح في تصريحه لـ«الوطن» أن الآثار المباشرة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا محدودة التأثير على سوق دمشق للأوراق المالية، فقد انخفض مؤشر السوق DWX بنسبة ٤,٣٥ ٪ والمؤشر DLX بنسبة ٤,١١ ٪ منذ بداية العملية في ٢٠٢٢/٠٢/٢٢.

ويعزى هذا الانخفاض إلى أنه غالباً ما يتجه المستثمرون في أوقات الحروب إلى الأصول ذات الملاذ الآمن من ناحية، بالإضافة إلى ارتفاع في سعر صرف الدولار مقابل العملة المحلية من ناحية أخرى، حيث إن سعر الصرف له تأثير مباشر على نشاط السوق المالي من خلال ردود أفعال المستثمرين.

وأضاف: إن الآثار غير المباشرة هي الأثر الذي يتوقع حدوثه والذي هو نتيجة للارتفاعات المتوقعة في أسعار السلع الأساسية والمستوردة نتيجة صعوبات سلسلة التوريد وارتفاع تكاليفها ومدى تأثيرها على الاقتصاد السوري توقعات المستثمرين على أداء الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وفي سياق آخر أشار قاسم إلى أن بورصة دمشق بعد أن أطلقت خدمة التداول الإلكتروني عبر الإنترنيت مع إحدى شركات الوساطة، يتم العمل حالياً مع بعض الشركات الأخرى من أجل تعميم هذه الخدمة وذلك بغية توسيع شريحة المستفيدين من هذه الخدمة.

كما يتم العمل على تعميم خدمة التحويلات المستثنأة من التداول لتشمل جميع المدن السورية عن طريق زيادة عدد المصارف المعتمدة لتقديم هذه الخدمة.

وعلى صعيد تنويع الأدوات الاستثمارية، بين أنه يتم حالياً العمل بالتنسيق مع وزارة المالية على تجهيز كل الأطر والأنظمة القانونية والفنية اللازمة من أجل إدراج «سندات الخزينة» ضمن الأوراق المالية المتداولة في السوق.

وحول موضوع الانتقال إلى مقر السوق في يعفور أوضح قاسم أنه تم تنفيذ جميع الأعمال الفنية وتوريد وتركيب التجهيزات اللازمة لعمل السوق، بالإضافة إلى فرش وتجهيز صالة التداول الجديدة تحضيراً للانتقال إلى مبنى السوق الجديد في منطقة يعفور- البوابة الثامنة، ومن المتوقع الانتقال فور نهاية شهر رمضان المبارك، نظراً لحاجة السوق إلى عطلة طويلة مثل عطلة عيد الفطر لإتمام عملية الانتقال من دون أن يكون هناك أي انقطاع في جلسات التداول.

وفيما يتعلق بزيادة عدد الشركات المدرجة في السوق، كشف قاسم أن إدارة بورصة دمشق قد اجتمعت مع إدارة البنك الوطني الإسلامي – شركة مساهمة مغفلة عامة قيد التأسيس – بخصوص تسهيل عملية إدراج أسهمه في السوق وذلك بعد أن تم إعلان نتائج الاكتتاب وسياسة التخصيص وعقد اجتماع الهيئة العامة التأسيسية للبنك. وستستمر السوق بالعمل على زيادة عدد الشركات المساهمة العامة القابلة للإدراج.

> أثر العملية العسكرية في أوكرانيا محدود في بورصة دمشق

أسعار النفط تصل إلى أدنى مستوياتها منذ أسبوعين

روسيا تعلن حظر تصدير الحبوب.. وتستغني مع مينسك عن الدولار في تعاملات الاتحاد الاقتصادي الأوراسي

الوطن

واصلت أسعار النفط خسائرها أمس لتصل إلى أدنى مستوى لها في أسبوعين. وذكرت «رويترز» أن «العقود الآجلة لخام برنت انخفضت إلى ٩٩,٤٨ دولاراً، كما انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي إلى ٩٥,٧٠ دولاراً للبرميل.

وفي الغضون واصلت أسعار الذهب اليوم تراجعها في الوقت الذي أدت فيه المفاوضات بين روسيا وأوكرانيا إلى خفض الطلب على أصول المعدن الأصفر.

وذكرت رويترز أن سعر الذهب تراجع في المعاملات الفورية ١,٢ بالمئة إلى ١٩٢٨,٥٨ دولاراً للأوقية كما هبطت العقود الأمريكية الآجلة للذهب ١,٥ بالمئة إلى ١٩٣٠,٧٠دولاراً.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى ارتفع سعر البلاديوم في المعاملات الفورية ١,٧ بالمئة إلى ٢٤٢٨,٧٢ دولاراً للأوقية بينما انخفض سعر الفضة في المعاملات الفورية ١,٨ بالمئة إلى ٢٤,٥٨ دولاراً للأوقية وكذلك هبط البلاتين ١,٨ بالمئة أيضا إلى ١٠١٢,٠٤ دولاراً.

وفي سياق آخر أعلنت وزارة المالية الروسية تسجيل ٤١٥,٣ مليار روبل فائضاً في الميزانية العامة خلال الفترة من كانون الثاني إلى نهاية شباط من هذا العام.

وذكرت الوزارة في بيان لها اليوم أنه اعتباراً من الـ ١ من آذار الجاري بلغت إيرادات الميزانية الفيدرالية ٤ تريليونات و٢٠٥,٧ مليارات روبل والنفقات ٣ تريليونات و٧٩٠,٤ مليار روبل مضيفة إن تنفيذ الميزانية في كانون الثاني من هذا العام تم وفقاً للتقديرات الأولية لوزارة المالية بفائض قدره ١٢٤,٩٩ مليار روبل في حين بلغت إيرادات الميزانية ٢ تريليون و٨٩,١٥ مليار روبل والنفقات ١ تريليون و٩٦٤,١٦ مليار روبل.

من جانبها أكدت نائب رئيس الوزراء الروسي فيكتوريا ابرامشنكو أن روسيا تفتتح أسواقاً جديدة لاستيراد المواد الغذائية وتوسع تعاونها مع شركاء جدد.

وقالت ابرامشنكو: إن عقوبات البلدان الغربية لن تتمكن من استبعاد السوق الروسية للسلع الزراعية... والعالم لا ينتهي عند حدود الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، موضحة أن روسيا تضمن لنفسها ذاتياً السلع الغذائية الأساسية وتعمل في الوقت نفسه على توسيع الاستيراد لإشباع السوق الداخلية بشتى أنواع المنتجات وزيادة التنوع فيها أمام المستهلكين الروس.

وشددت على أنه لا وجود لأي خطر لحدوث نقصان أو تراجع تنوع السلع الغذائية في ظل الضغوط الاقتصادية الخارجية على روسيا التي تقيم تجارة متبادلة النفع وتوسع شبكة الشركاء مع البلدان الصديقة.

وفي حين حذر رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس من أن العقوبات الأمريكية والغربية التي يتم فرضها على روسيا ستكون لها عواقب كبرى على العالم كله، أعلنت الحكومة الروسية عن حظر مؤقت لتصدير الحبوب والسكر إلى دول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

وخلال مؤتمر نظمته صحيفة واشنطن بوست الأمريكية مع مالباس أمس أكد أن أثر العقوبات المفروضة على روسيا سيكون لها تأثير كبير على الناتج الإجمالي العالمي أشد من أثر الوضع في أوكرانيا الذي سيكون آنياً، مشيراً إلى أن تداعيات هذه العقوبات واسعة النطاق.

وفي سياق منفصل حذر مالباس من خطورة زيادة إمدادات الطاقة بخطا أسرع من إمدادات الغذاء داعيا إلى عدم محاولة اكتناز الغذاء والمشتقات النفطية رغم الارتفاع الحاد في الأسعار.

وبالنسبة لحظر روسيا مؤقتاً تصدير الحبوب ذكرت وكالة «تاس» أن رئيس الوزراء ميخائيل ميشوستين صدق على قرار يفرض بموجبه حظراً على تصدير الحبوب حتى نهاية حزيران القادم وعلى السكر الأبيض وقصب السكر الخام حتى نهاية آب القادم.

وأضاف المكتب الصحفي لرئاسة الوزراء: إن حظر الحبوب يشمل «القمح والماسلين والجاودار والشعير والذرة» مع استثناءات بناء على رخص من وزارة الصناعة والتجارة الروسية.

وحسب بيان سابق لوزارة الزراعة الروسية فإن تغطية احتياجات روسيا من الحبوب مضمونة بنسبة أكثر من ١٥٠ بالمئة.

وفي سياق آخر أعلن وزير المالية البيلاروسي يوري سيلفيرستوف عزم بلاده وروسيا الاستغناء عن الدولار في احتساب رسوم الاستيراد الجمركية في إطار دول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

ونقلت وكالة نوفوستي عن سيلفيرستوف قوله عقب محادثات أجراها في موسكو رئيسا وزراء البلدين أمس: «إن الظروف الصعبة الراهنة تجعل من الضروري الابتعاد عن الدولار في المدفوعات المتبادلة بين دول الاتحاد الأوراسي»، مشيراً إلى أن المحادثات تناولت التخلي عن الدولار لدى توزيع رسوم الاستيراد الجمركية داخل أراضي الاتحاد الذي يضم روسيا وأرمينيا وكازاخستان وبيلاروس وقرغيزستان.

وأعرب سيلفيرستوف عن ثقته بقرب انتقال موسكو ومينسك إلى الاعتماد على عملتيهما الوطنيتين أو الروبل الروسي في التجارة البينية.

وكان الرئيس بوتين شدد خلال مباحثاته مع نظيره البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو الجمعة الماضي على أن العقوبات غير المسبوقة التي تم فرضها على روسيا على خلفية عمليتها العسكرية في أوكرانيا «تتيح فرصة لتعزيز سيادة البلاد الاقتصادية والتكنولوجية»، مؤكداً أنه سيتم التغلب على المشكلات التي تسببها هذه العقوبات.